أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء عبدالباقي شمسان لـ «الثورة» :

اليمن لم تشهد بعد تحولاً ديمقراطياً بل عرفت انتقالاً إلى الديمقراطية

قال الدكتور عبدالباقي شمسان أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء أن المشكلة اليوم لا تكمن في شكل الدولة المستقبلي بل في الأسلوب والآليات المتبعة في إدارة الدولة والمجتمع من قبل السلطة الحاكمة .

لأن شكل الدولة الأنسب - حسب قوله- يقترحه على المتحاورين الخبراء الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين والتنمويين وفقاً للمصلحة العامة المشتركة.

وأكد في حوار لـ «الثورة» أن معالجات تراكمات الماضي تتمثل بإعادة اتساق الفضاء المجتمعي في المتن الديمقراطي، الذي تؤدي إجراءاته وعملياته إلى إحداث تغيير في بنية السلطة والمجتمع، عبر إعادة صياغة العلاقة بين السلطة والمجتمع وبين مؤسسات الدولة مجتمعة.

ونوه بأن هذا ما يتم صياغته في مؤتمر الحوار إذا ما أُحتكم إلى منظومة المبادئ والقيم الديمقراطية.

كما تطرق الحوار إلى جدلية الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي ودور النخب السياسية كحامل لمشروع الدولة المدنية الحديثة" وحالة ما يسمى بطفو الهويات التي تؤثر على الهوية الوطنية الجامعة، وقضايا ذات صلة باعتمالات المشهد الراهن.

حاوره/عبدالله حزام

• دكتور، هل شهدت اليمن تحولاً ديمقراطياً؟ أم أنه انتقال ديمقراطي؟

- لم تشهد اليمن تحولاً أو انتقالاً ديمقراطياً، بل عرفت انتقالاً إلى الديمقراطية، والفارق بينهما فاصل بين ضفتين، فالانتقال الديمقراطي عبارة عن صيرورة ثلاثية المراحل : الأحادية، والانتقال، والتجذر الديمقراطي، وتعد المرحلة الوسطى الأهم، حيث تتضمن عدداً من العمليات والإجراءات المتوجب القيام بها بما تكون محصلتها النهائية إحداث تغيير في بنية السلطة والمجتمع، وهذا ما لم يحدث في الفضاء المجتمعي اليمني.

• وهل تعود أسباب ذلك إلى الفارق بين الانتقال الديمقراطي والانتقال إلى الديمقراطية؟ أم إلى ماذا؟

- نعم، يحدث الانتقال الديمقراطي بفعل الثنائيات التالية : تآكل النظام السياسي وفاعلية الحركات الاجتماعية وقوى المعارضة، بما يمكنها من الاستيلاء على السلطة وقيادة عمليات التغيير أو بفعل اتفاق بين النظام الحاكم والمعارضة على الانسحاب نتيجة انعدام الخيارات وكلفة البقاء السياسية والاجتماعية والأمنية والحقوقية أو بفعل استباق النخب الحاكمة لمطالب الجماهير، ولا يتماثل أي نموذج من أولئك، والحالة اليمنية لازمت وجودياً ودستورياً النخب القائدة لعمليات وإجراءات دمج الكيان الشمولي والجنوبي في كيان دولي بين إعلان الوحدة والديمقراطية، وذلك بفعل عمليات حسابية للوضع الداخلي، لكن هناك أزمات تنمية وشرعية في الجانب الدولي أحادي القطب، لقد أصبح للتمتع بحمايته وهباته بوابة واحدة هي الاتساق في المجال الديمقراطي، وهذا يعني أنه لم تتوفر نخبة قائدة لعمليات التحول قابلتها بيئة مجتمعية طاردة لكل ما هو تعددي وحزبي.

إضعاف الأحزاب

• هذا يعني أن تلك النخبة لا تحتكم على إجراءات وشروط الانتقال الديمقراطي؟ أليس هذا ما ترمي إليه؟

- إن تلك النخبة لم تكن لديها معرفة بشروط تحقيق الانتقال الديمقراطي وجوهرها المصالحة مع الذاكرة الوطنية، إلا أن ممكنات تحقيق الانتقال انعدمت تدريجياً إثر حرب صيف 1994م، حيث تم تركيز السلطة والنفوذ دستورياً وواقعياً بيد رئيس الجمهورية السابق، وتلك الاستراتيجية تطلبت فك الارتباط مع الحلفاء وإقصاء الجماعات السياسية والعسكرية والحزبية والقبلية وإضعاف الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي أدى إلى أزمة متباركة حادة عبرت عن نفسها في تعثر الحوار بين المنظومة السياسية حروب صعدة الستة الحراك الجنوبي ومطالبة بفك الارتباك، تدني مؤشرات التنمية الإنسانية وما تقدم تجمع وعبر عن ذاته في احتجاجات نوفمبر 2011م.

• لكن دكتور شروط الانتقال كانت موجودة بدليل وجود مؤسسات ديمقراطية وانتخابات، أين المشكلة إذا؟

- الانتقال إلى الديمقراطية ينتهي عند إعلان تحول النظام دون اتخاذ إجراءات التحول الحقيقية، فوجود المؤسسات الديمقراطية وإجراء الانتخابات لا يعني فعلياً أن هناك ممارسة ديمقراطية فتلك المؤسسات مفرغة أو بالأصح تم إفراغها من وظائفها.

الصيغة الأنسب

• نعرف أن شكل الدولة الحالي لم يعد مقبولاً ولا صالحاً للحياة لأنه أوصل البلد إلى لحظة الانفجار؟ ما هي الصيغة الأنسب لليمن الجديد؟

- المسألة لا تكمن في شكل تلك الدولة بل في الأسلوب والآليات المتبعة في إدارة الدولة والمجتمع من قبل السلطة الحاكمة وتحديداً نتائج حرب صيف 1994م وما بعدها، فالجماعات المتحاورة أو الرافضة لا تتفاوض بل تعلن عن وجودها وتتمرس بهدف افتكاك الاعتراف بها ومطالبها كجماعة مستقلة وهذا يصعب من فرص تحقيق التوافق حول مسائل محل خلاف وهذا أمر لا يحسمه إلا الرأي الأصلح أو الأغلبية.

إضعاف دور الدولة

ما هي الأسباب؟ وأين تتموضع القبيلة في هذا الدور؟

- بخصوص الأسباب فهي تعود إلى مدخلين لتلك الإدارة للشأن العام : المدخل الأول: العمليات والإجراءات التي أدت إلى أزمة المشاركة الحادة وتحدثنا عن تعبيراتها سابقاً، والثاني يتمثل بإضعاف الدولة وسيادة القانون لصالح القبيلة وأعرافها وأحكامها من خلال نسبة تمثيلها المرتفعة في مؤسسات الدولة المختلفة على حساب قوى التحديث التي لم تتمكن من الانتظام في حركات اجتماعية بفعل إضعاف الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وخضوع المسؤولين للأحكام والأعراف القبلية على سبل المثال خضوع الرئيس السابق صالح لتلك الأحكام في قضية الشبواني وكذا قبول الدولة لتلك الأحكام في قضية المعجلة وأخيراً وهو الأهم أسلوب إدارة العلاقة بين الدولة والقبائل والجماعات المنتهكة لسيادة القانون حيث اتبعت التفاوض والهدنة من خلال الاحتكام إلى الأعراف القبلية وهذا أدى إلى استدعاء الهويات السابقة للدولة ذاتها في المناطق التي كانت الهويات قد تأكل جزءاً كبيراً منها واحتجب ما تبقى تحت سطح الهوية الحديثة: الوطنية، الحزبية على سبيل المثال مدينة تعز وهذا ما أصفه في بعض كتاباتي بطفو الهويات، غير أن مخرجات المدخلين المذكورين ولدا لا شعوراً سياسياً يمنح الفعل السياسي والاجتماعي والعسكري معناه ومقاصده من جملة الترابطات القائمة على العلاقات القبلية، المناطقية، الفئوية، السلالية، المذهبية، وتشكل تلك العلاقات بنية مادية ضاغطة على الأفراد والجماعات لا يمكن مقاومتها.

> **" استدعاء الهويات السابقة للدولة في بعض المناطق أدى إلى ما يسمى بطفو الهويات**

المعالجات

• لو تحدثنا عن المعالجات من أين يمكن أن تبدأ؟ أقصد بالاستناد إلى نتائج الحوار الوطني؟

- المسألة ممكن حيث يتوجب أن يتزامن مع عمليات التفاوض اتخاذ عديد من الإجراءات التي تعيد ثقة الأفراد والجماعات بالدولة وصدق توجهها على سبيل المثال إعادة المُسرحين قسرياً عسكريين ومدنيين، فرض سيادة القانون على الجميع رفع المظالم، التعيين حسب الكفاءة...إلخ وهذا لا يعيد الثقة فحسب، بل يخفف ضغط الجماعات على ممثليهم في مؤتمر الحوار أو في أي فضاءات أخرى مماثلة، وعليه فإن المشكل ليس في شكل الدولة، فشكل الدولة الأنسب يقترحه على المتحاورين الخبراء الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين والتنمويين وفقاً للمصلحة العامة المشتركة.

المتن الديمقراطي

وبمقاربة أدق، ؟

- أعتقد أن معرفة الأسباب تحدد المعالجات، وفيما سبق تحدثت بإيجاز عن بعض، وعليه تتمثل إعادة اتساق الفضاء المجتمعي في المتن الديمقراطي، الذي تؤدي إجراءاته وعملياته إلى إحداث تغيير في بنية السلطة والمجتمع، بعبارة أخرى إعادة صياغة العلاقة بين السلطة والمجتمع بين مؤسسات الدولة، وهذا ما تتم صياغته في مؤتمر الحوار إذا ما أُحتكم إلى منظومة المبادئ والقيم الديمقراطية.

رهانات النخب

• تحدثت في مقالات ومقابلات تلفزيونية عن توظيف بعض الأحزاب للبعد القبلي من خلال استقطاب رموزها المؤثرة بهدف تعزيز موقعها في المشهد السياسي، كيف يؤثر هذا على الدور الطليعي للأحزاب، ويصادر مشروعها كحامل سياسي لمشروع التحول؟

- نعم، وكان ذلك في إطار تحليل مكونات ورهانات الحقل السياسي ما قبل فبراير 2011م، الآن أود مناقشة مسألة ملحة، تتعلق بالمنظومة السياسية، الجانب الأول يتعلق بأحزاب المعارضة التي كانت خارج السلطة ضعيفة غير قادرة على صناعة القرار أو التأثير عليه أو حتى إدارة صراعها بفعالية مع الحزب الحاكم آنذاك (المؤتمر الشعبي العام) فهي اليوم في السلطة فإذا لم تقود عمليات التغيير بفعالية واستراتيجية ينتج عنها مخرجات تلمسها الجماهير المؤيدة والشعبية على المستوى الحزبي الداخلي والخارجي المجتمعي، فإن خسائرها ستكون فادحة على المستوى الجماهيري، حيث ستفقد الرهان عليها في المستقبل بالتجربة، وعلى المستوى الداخلي ستنشق مجموعات من الأحزاب الكبيرة لتأسيس أحزاب أخرى بسبب عدم قدرتها على تلبية تطلعات وانتصارات جزء من جماهيرها وأعضائها، خاصة وأنها لم تكن القائدة والمبادرة لانبثاق احتجاجات فبراير 2011م أما الجانب الثاني، فهو للمؤتمر الشعبي العام ليس باعتباره حزباً رئيسياً في المعادلة السياسية فحسب بل لأهميته في حفظ توازن القوى في الحقل السياسي والاجتماعي خلال مرحلة إعادة البناء وهو ما سيمنحه الاستمرارية وهذا يتطلب إدارة للعمليات السياسية تتجاوز الصراع الحزبي وتمثل تطلعات الجماهير عامة وجزءاً من جماهيره وقيادته بصفة خاصة ومن الأفضل استباق مطالب الجماهير، وغير ذلك من المحتمل شبه الأكيد تشظي المؤتمر، وهذا يتطلب تغييراً في استراتيجية وفقاً للمتغيرات في الواقع و قواعد وعمليات العمل السياسي والحزبي المؤسسي والوطني.

> **" المشكلة اليوم لا تكمن في شكل الدولة بل في الآليات المتبعة في إدارة الدولة والمجتمع**

> **لم تتوفر في الماضي نخبة قائدة لعمليات التحول قابلتها بيئة مجتمعية طاردة لكل ما هو تعددي وحزبي**

الفاعل الرئيسي

• نحن أمام بلد يكاد يتفكك، ومشروع وطني قد يتمزق، وهناك تحديات داخلية وخارجية، هل من المعقول أن نراهن على الأحزاب اليوم لتجاوز ذلك؟ أم على شيء آخر؟

- لو تأملت دون عناء إلى المسائل محل التفاوض في مؤتمر الحوار ستدرك إننا نعيد صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، في فضاء متشظٍ ومتعدد الجماعات والرهانات، وتلك المهمة تفوق قدرات الأحزاب السياسية لأنها ليست الفاعل الرئيسي في العمليات السياسية في هذه المرحلة ولكنها تلعب وفقاً لوظائفها المفترضة، ويرجع هذا إلى الإضعاف المنهجي الذي تعرضت له منذ تقاسم السلطة بين القوى الرئيسية الثلاث إثر انتخابات 1993م وما بعدها، فعدم الالتزام بمبدأ سلطة ومعارضة أضعف المعارضة حتى يومنا هذا، وعلى أحزاب المعارضة سابقاً السلطة حالياً أن تلعب دور القائد لعمليات التغيير، وأشير هنا إلى أن المهام المستقبلية لا تتعلق بالديمقراطية وحدها، بل بمهام تعود إلى المهام الأولى لبناء الدولة الحديثة التي تم تقويضها بفعل السياسات المتبعة، وبالتالي أن التحديات كبرى وتحتاج إلى تعاون جميع المكونات المجتمعية، والعمل بروح وطنية عالية، وحتى أولئك الذين يسعون إلى تدمير الحقل السياسي وانهيار البلد فإذا قاموا بحسابات براجماتية فإنها تفرض عليهم التعاون لوضع اليمن في المسار الآمن ومن بعدها تبدأ العمليات العقلانية الأخرى للاتساق في صيرورة الانتقال الديمقراطي.

• دكتور لم تجبن على سؤالي حول الرهان على الأحزاب اليوم كحامل لمشروع الدولة المدنية الحديثة؟

- 23 عاماً من الانتقال الي الديمقراطية تعد فترة زمنية قصيرة في تاريخ تحولات المجتمعات، لكن إضعاف الأحزاب بعد حرب 94م كان من الطبيعي معه أن يتجه تفكير النخب السياسية إلى السيطرة أو ضمان هيمنتها على الحقل السياسي أو الاجتماعي، وكان حري بها أن تسيطر لفترة معينة لتعود إلى قواعد اللعبة عند استقرار الأوضاع، لكن الهيمنة الفردية استمرت بوعي وبدون وعي، وهذا ما أدى إلى إضعاف تلك الأحزاب السياسية التي كانت تمتص كثيراً من الاحتقانات، وتعبر عن كثير من المطالب، وبالتالي كان بالأحرى أن تكون هذه الأحزاب السياسية قادرة على امتصاص كل الاحتقانات في البلد. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه من خصائص المجتمعات المتعثرة في بلدان الديمقراطيات الناشئة أن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أحياناً تصبح هياكل تنظيمية فاقدة لوجودها الحقيقي، لماذا؟ لأن مفهوم المجتمع المدني بما فيه الحزب السياسي ليس هو المفهوم الذي عرفه الغرب، المجتمع المدني في الغرب انبثق عن الشروط التاريخية للمجتمع المدني، والمجتمع المدني هو الذي قاد مسيرته إلى الديمقراطية.

استشراف المستقبل

• أنت تنبأت في مقالات كتبتها تباعاً قبل أحداث الربيع العربي وخلصت فيها إلى مقاربة تشبه السيناريو الذي حصل، على ماذا استندت في قراءتك لما حصل اليوم؟

- ليس تنبؤاً بل استشرافاً للمستقبل اليمني والعربي بناءً على مقاربة سوسيولوجية لإدارة الشأن العام ومخرجاته على المستوى الوطني سياسياً وتنموياً ومواقف تلك السلطات من تطلعات الجماهير القومية والحياتية في فضاء كوني مفتوح يستدعي المقارنة مع الشعوب الأخرى، الأمر الذي وسع الفجوة بين الواقع المعاش والمأمول وتلك الفجوة تولد إحباطاً يتحول إلى سخط عام، حيث كان علماء الاجتماع العرب وبعض الغربيين يعتقدون بناءً على معارفهم النظرية أن ممكنات تحول السخط العام إلى حركات اجتماعية أمر بعيد الاحتمال بفعل خصائص المجتمع التقليدي أو الانتقالي، أيضا ضعف وإضعاف الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني من قبل سياسة ممنهجة، ولكن وسائل التواصل الاجتماعي حولت السخط الفردي إلى جمعي ومن ثم نقلته من الفضاء الافتراضي إلى الواقعي وهي احتجاجات ليست مؤطرة سياسياً كمبادرة ومشروع بديل، بل كانت بفعل السخط على الواقع، الذي لا يلبي التطلعات المأمولة، وهذا ما يفسر أن الاحتجاجات الشبابية لم تعلن عن مطالبها وفقاً لمشاريع برامجية إلا في مرحلة لاحقة بعد انضمام الأحزاب السياسية والنقابات وبالتالي أن الفضاء المجتمعي العربي كان جاهزاً للانفجار والنخب والساسة الغربيين يدركون ذلك، وعندما اقتضت مصالحهم السياسية والاقتصادية وتحديداً إيجاد أسواق دائمة ومستقرة، وكذا توفير بيئة مجتمعية متنوعة وفسيفسائية، ويمكن تزويدها بدلالات ومعانٍ للمفردات والمفاهيم والتصورات بفعل ما يحدث الفضاء السيبيري من تدفق للمعلومات دون معلم مما يؤدي إلى تعليق الدلالة بين الدال والمدلول، وهذا يجعل من عملية ترجمة المعنى إلى فعل جماعي ضعيفة الاحتمال، ويتوجب لتحقيق ذلك إضعاف الاهتمام السياسي لصالح القضايا الثانوية، فتعميم النظام الديمقراطي دون النظر هنا إلى مدى مصداقيته ونقاوته يجعل من الانقلاب واللااستقرار بعيد الاحتمال، وأولى الخطوات إزاحة أولئك الحكام الدكتاتورين، لإحداث القطيعة مع الماضي والتأسيس للمستقبل.